باب المعرب

٧ ـ [مسألة المضاف إلى ياء المتكلّم](*)

ليس في الكلام كلمة لا معرفة ولا مبنيّة، وذهبَ قومٌ إلى ذلك، فقالوا: في المُضافِ إلى ياءِ المْتكلّم نحو: غُلامي ودَاري هـو لا معربٌ ولا مبنيٌّ(١).

وحجّة الأولين: أنّ القِسمةَ العَقليّةَ تقضي بانحصارِ هذا المعنى في القِسمين المَذكورين، المُعرب والمَبني؛ لأنّ المعربَ هو الذي يَختلف آخره لاختلافِ(٢) العاملِ فيه لفظاً أو تقديراً، والمبني ما لَزِمَ آخره حركة أو سكوناً، وهذان ضِدّان لا واسطةَ بينهما؛ لأنّ الاختِلافَ وعدمَ الاختلافِ يقتسمان قسمي(٣) النّفي والإثبات، وليس بينهما ما ليس بُمثبتٍ(٤)، ولا

(*) هذه المسألة لا خلاف فيها بين الكوفيين والبصريين فلم يذكرها ابن الأنباري وردت المسألة في كتاب اللُّباب للمؤلف في الورقتين: ٧ ـ ٨، وشرح اللُّمع للمؤلّف أيضاً: ٧/ب، والخصائص لابن جني: ٣٥٦/٢، وأمالي ابن الشّجري: ٤/١، والمُرتجل لابن الخشاب: ٣٤، ١٠٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٢/٣، التسهيل لابن مالك: ١٦١، شرح الألفية لابن الناظم: ١٥٩، والتّصريح على التوضيح: ٤٧/١، وشرح الفصول لابن إياز ورقة: ٧.

(١) هذا رأي ابن جنّي في الخصائص: ٣٥٦/٢، وابن الشجري في الأمالي: ٤/١.

(٢) في (ب) باختلاف.

(٣) كذا في (أ)، وفي (ب) قسيمي.

(٤) في الأصل بثابت.

مَنفيٌّ، يدلُّ عليه أنَّ الأضدادَ قد تكثر مثل البَياض والحُمرة والسّواد ولكن لكلٍّ واحدٍ منها حقيقةٌ في نفسه، والنَّفيُ والإثبات ليس بينهما واسطةٌ هي ضدٌّ ينبىءُ عن حقيقةٍ كالحركة والسكون.

واحتجَّ الآخرون: بأنَّ المضافَ إلى ياءِ المُتكلِّمِ ليس بمعربٍ[1]، إذ لو كان مُعرباً لظهرت فيه حركةُ الإعراب، لأنّه يقبلُ الحركة، وليس بمبنيٍّ، إذ لا عِلّة للبناءِ هُنا، فلزمَ أن ينتَفي الوصفان عنه[2]،ويَجِبُ أن يعرفَ باسمٍ يَخصُّهُ، وتَلقيبه بالخَصيّ موافقٌ لمعناه؛ لأنّ الخصيَّ معدومُ فائدةِ الذُّكوريّة، ولم يثبت له صفةُ الأنوثيّة، فهو في المعنى كالمضافِ إلى ياءِ المتكلّمِ، فإنّه كان قبلَ الإضافةِ معرباً، فلمّا عَرَضَتْ له الإضافة زالَ عنه الإعرابُ، ولم يَثْبُت له صِفة البِناء، كما أنَّ السَّليم الذَّكرِ والخِصيتين عرضَ له إزالتُها ولم يَصر بذلِكَ أنثى

والجــواب عمّا ذَكروه من وَجهين:

أحدُهما: أنّا نقولُ هو معربٌ تارةً لكنّ ظهورَ الحركةِ فيه مستثقلةٌ كما تُستَثْقَلُ على الياءِ في المنقوص، وكما تمتنع على الألف ولم يمنع ذلك من كونه مُعرباً[3]، وتارةً نقول: هو مبني[4]، وعلَّة بنائه أنّ حركتَه صارت تابعةً للياءِ، فتعـذَّر أن تكونَ دالّـةً على الإعراب ولـذلك أشبـه الحَرف، لأنّه أصلٌ قبلَ الإضافةِ، وصارَ بعدَ الإضافةِ تابعاً للمُضمر الذي هو فَرع، كما أنّك تُحرِّك الساكنَ لالتقاء الساكنين، وحركةُ التقاءِ الساكنين

---

(١) في كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ٨، «والذي ذهبوا إليه فاسد؛ لأنه معربٌ عند قومٍ مبني عندَ آخرين».

(٢) في (ب) هنا.

(٣) رأي الفارسي وابن الشّجري، الأمالي الشجرية: ١/ ٤.

(٤) من أنصار هذا الـرأي الجرجـاني وابن الخشّاب ويـذهبان إلى أنّـه مبني فقط. المرتجل: ١٠٩، وشرح الألفية لابن الناظم: ١٥٩.

حركةُ بناءٍ[1]، ولذلك إذا وَجَدت في المُعرب كانت بناءً كقولك: «لَم يسدَّ» ولم يَصرْ هذا الفعلُ معرباً، وضمُّه، أو فَتحُهُ، أو كسرُهُ بناءٌ[2].

والوجه الثاني: أنّ تَسميته خَصِيّاً خَطأٌ؛ لأنّ الخَصي ذكرٌ على التَّحقيق، وإنَّما زالَ عنه بعض أَعضائه، وحقيقةُ الذُّكوريّة وحُكمها باقيان ولا يَجوز أن يقالَ ليس بذكرٍ ولا أُنثى،[3] (وإنَّما الأَشبه بما أرادوه أن يُسمّى خُنثى مُشكِلًا، لأنَّ الخُنثى لَيس بذكرٍ ولا أُنثى. والله أعلم بالصواب[5].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٢) ما بين القوسين من (ب) أما النخسة (أ) فقد وردت العبارة فيها هكذا «لم يشد ولم يضمر هذا الفعل معرب وضمة أو فتحة أو كسرة بناء».

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب).

obeikandl.com

٨ ـ مسألة [الإعراب أصل في الأسماء](*)

المعربُ بحقّ الأَصل هو الاسمُ. والفعلُ المضارعُ محمولٌ عليه.

وقالَ بعضُ الكوفيين: المضارعُ أصلٌ في الإعراب أيضاً.

وحجّةُ الأولين: أنّ الإعرابَ أُتِيَ به لمعنى لا يَصحّ إلّا في الاسمِ،

(*) كتاب اللُّباب للمؤلف ورقة: ١١٣، والإيضاح للزجاجي: ٧٧ ـ ٨٢، والخصائص لابن جنّي: ٦٣/١، والمرتجل لابن الخشّاب: ٣٤ ـ ٣٥، وأسرار العربية لابن الأنباري: ٢٤، والمحصول في شرح الفصول لابن أياز: ٤٧/١٩ مخطوطة المدينة رقم (١٧٤ نحو).

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولم يذكرها ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف» وكذلك لم يذكرها السيوطي في «الأشباه والنظائر» من مسائل التّبيين مع أنّ السيوطي ذكر سرداً لمسائل «الإنصاف» والتبيين لم تكن كاملتين لأنّه لم يذكر من مسائل الخلاف إلّا (١٠٢) مسألة مع العلم أنَّ محقق الإنصاف أوصل مسائله إلى (١٢١) مسألة عن النسخ الخطّية التي اعتمد عليها في نشر الكتاب. قال السيوطي في الأشباه والنظائر: ١٤٦/٢ بعد أن سرد المسائل: «وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافيّة بين الفريقين استدركها عليه ابن أياز» وأنت ترى أنّ العكبري سبق ابن أياز إلى ذلك، ولم يكن ابن الأنباري ولا العكبري ولا ابن أياز مستوعباً لجميع مسائل الخلاف من الفريقين وإنّما ذكروا أبرز هذه المسائل. انظر مقالة الدكتور فاضل السامرائي في مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد العدد (١٣) حيث ذكر عدداً من مسائل الخلاف التي لم ترد في الإنصاف.

فاختُصّ بالاسم كالتّصغير وغيره[1] من خَواص الاسمِ، والدَّلِيلُ على ذلك أنّ الأَصلَ عدمُ الإعراب؛ لأنَّ الأصلَ دلالةُ الكلمةِ على المعنى اللازِمِ لها، والزّيادةُ على ذلك خارجةٌ عن هذه الدِّلالة وإنّما يؤتى بها لِتَدُلَّ على معنى عارضٍ، يكون تارةً ويفقد تارةً[2] والمعنى الذي يدلُّ عليه الإعرابُ كونُ الاسم فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً إليه، لأنّه يفرِّق بين هذه المعاني، وهذه المعاني تَصِحّ في الأسماء ولا تَصحُّ في الأفعال، فعُلم أنّها ليست أصلاً، بل هي فرعٌ محمول على الأسماءِ في ذلك.

واحتجَّ الآخرون بأنّ إعرابَ الفعلِ يفرِّق بين المعاني فكانَ أصلاً كإعراب الأسماء؛ وبيانه قولك: «أُريد أن أَزورَكَ فيمنعني البَوّابُ» إذا رَفَعتَ كان له معنى، وإذا نَصَبْتَ كان له معنى آخر[3] وكذلك [قولك]: لا يسعني شيءٌ ويَعجَزُ عنك «إذا نَصَبْتَ كان له معنى وإذا رَفَعْتَ كان له معنى آخر، وكذلك باب الجَواب بالفاءِ والواو نحو «لَا تَأْكُلِ السَّمكَ وتَشْرب اللَّبن» وهو في ذلك كالاسمِ إذا رفعت كان له معنى إذا نصبتَ أو جَزمت[4] كان له معنى آخر، والجوابُ: أمّا إعرابُ الفعلِ فلا يتوقَّف عليه فهم المعنى، بل المعنى يُدرَك بالقرائن المُختصّة[5] به، والإشكال يحصُلُ فيه بالحَركة التي لا يقتضيها المعنى، لا بعدَمِ الحَركة، ألا تَرى أنّ قوله: «أُريد أن أَزورك فيمنعني البوابُ» لو سَكَّنْتَ العين لفهم المعنى وإنَّما يُشكل إذا نَصَبْتَها، وإنّما جاءَ الإشكالُ من جهةِ العطفِ لا بالنظرِ إلى نفسِ الفِعلِ، إذ لا فرقَ بين قولِكَ: يضرب زيدٌ في الضَمّ والفَتح والكَسر

---

(١) غير واضحة في (أ).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) آخر ساقطة من (ب).

(٤) في (ب) جررت.

(٥) في (ب) المحققة.

والسُّكون فإنّه في كلِّ حالٍ يَدلُّ على الحدثِ والزَّمان وكذلك إذا قلت: لم يَضرب ولن يضرب[1] فـإنّ الفعل مَنفيٌّ ضَمَمْتَ أو فتحت أو سكّنت، وكذلك لا يسعني[2] شيء ويَعجز عنك، إذا فتحت أردت الجواب، وإذا ضممت عطفت، ولو أهملت لَفَهِمْتَ المعنى، وكذلك لا تأكل السّمكَ وتشرب اللَّبن، والحاصِلُ من ذَلِكَ كلِّه [أنه][3] أمرٌ عَرَضَ بالعَطفِ وحرفُ العَطفِ يقعُ على معانٍ فلا بدَّ من تَخْلِيص بعضِها من بعضٍ فبالحركة يفرّق بين معاني حرف العَطف ولا يفرّق بين معنى الفعلِ ومعنى له آخر، والله أعلمُ بالصوابِ[4].

---

(١) في (ب) تضرب.

(٢) في ب) لا يستغنى.

(٣) لفظة (أنه) سقطت من (ط) موجودة في (ب).

(٤) كلمة بالصواب سقطت من (ب).

obeikandl.com

بابُ الإعراب
٩ ـ مسألة [علّة الإعراب](*)

الإعراب دخل الكلام ليفرّق بين المعاني، من الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة ونحو ذلك.

وقال قُطرب(١) ـ واسمه محمّد بن المُستنير(٢) ـ: لم يَدخل لعلّة وإنَّما دخلَ تخفيفاً على اللّسان.

وحجّةُ الأوّلين: أنَّ الكلامَ لو لم يُعرب لالتَبست المعاني، ألا تَرى

(*) لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في «الإنصاف» لأنّ الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها المؤلّف في كتاب اللُّباب ورقة: ٦، والزجّاجي في إيضاح عللل النحو: ٦٩، وابن جنّي في الخصائص: ١/٣٥، وابن الخشّاب في المرتجل: ٣٤، والسيوطي في الأشباه والنظائر: ١/٧٨.

(١) قطرب (؟ ـ ٢٠٦هـ).
محمد بن المستنير تلميذ سيبويه، مولده بالبصرة، وكان مملوكاً لسالم بن زياد أخد النّحو عن سيبويه وعيسى بن عمر، جعله الرشيد مؤدّباً للأمين، جمع المثلثات في اللغة وعرفت باسمه له مؤلفات كثيرة يوجد منها كتاب الأضداد وما خالف فيه الإنسان البهيمة، وكتاب الأزمنة.
أخباره في: إنباه الرواة: ٣/١١٩، طبقات الزُّبيدي: ٩٩، ١٠٠، ونزهة الألباء: ١١٩، ومعجم الأدباء: ٧/١٠٥، وغير ذلك.
ورأي قطرب الذي ذكره المؤلّف في الإيضاح: ٧٠، والأشباه والنظائر: ١/٧٨.

(٢) في (ب) المستور.

أنّكَ إذا قلتَ: ضربَ زَيدْ عَمْرُو، كلَّم أخوك أَبوك، لم يُعلم الفاعل من المفعول، وكذلك قولهم، ما أحسن زيد[1] لو أهملته عن حركةٍ مخصوصةٍ لم يُعلم معناه؛ لأنَّ الصيغةَ تَحتَمِلُ التّعجّبَ والاستفهامَ والنّفيَ، والفارقُ بينهما هو الحركات[2]، فإن قيلَ: الفرقُ يحصلُ بلزومِ الرُّتبةِ، وهو تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ، ثمُّ هو باطلٌ فإنّ كثيراً من المواضع لا يَلتبس ومع هذا أُلزم الإعراب كقولك: قامَ زيدٌ، ولم يقم عمرٌو، وركبَ زيدُ الحمارَ، فإنّ مثلَ هذا لا يَلتَبِسُ وكذلك كَسَرَ موسى العَصا.

فالجوابُ: أمّا لُزوم الرُّتبة فلا يَصِحُّ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدهـا: أنّ في ذلك تَضيّقاً على المُتكلّم: وإخلالاً بمقصودِ النَّظمِ والسَّجعِ مع مَسيسِ الحاجَةِ إليه، والإعراب لا يلزم فيه ذلك فإنّ أمرَ الحركةِ لا يختلفُ بالتّقديمِ والتأخيرِ.

والثاني: أنّ التقديم والتأخير قد لا يصحّ في كثيرٍ من المواضع، ألا ترى أنّك لو قلت[3]: ضربَ غلامُه زيداً لم يصحّ تقديم الفاعل هنا، لئلاّ يلزم منه الإضمار قبل الذّكر لفظاً وتقديراً، فتـدعو الحـاجة إلى تقـديم المفعول[4]، وكذلك قولك: ما أحسن زيداً، و«ما» في الأصلِ فاعلٌ، ولا يصحّ تقديمُ الفعلِ عليه، فأمّا ما لا يَلتَبِسُ فإنّه بالنّسبة إلى ما يلتبس قليلٌ جدّاً، فحمل على الأصلِ المعلّل ليطّرد الباب، كما طردوا الحذف[5] في

---

(١) في الأصل زيـداً.

(٢) انظر الصاحبي: ١٦١، المرتجل: ٣٤، وفي (ب) بينهـما.

(٣) كذا في الأصل وفي (ب) أنك لا تقول ووردت العبارة فيها بالنصّ الآتي: ألا ترى أنّك لا تقول ضرب غلامه زيداً إذ لا يلزم منه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول.

(٤) كلمة المفعول ساقطة من (ط) موجودة في (أ، ب).

(٥) في (ب) ألبـاب.

أعدّ ونعدّ[1] وتعدّ، حملاً على يعدّ[2]، وله نظائر كثيرة؛ ولأنّ الذي لا يلتبس في موضع قد يلتبس بعينه في موضع آخر، فإذا جعلت الحركة فارقة طردت في الملتبس وغيره.

والوجه الثالث: أنَّ غايةَ ما ذكروا أنّ الفرق يَحصُلُ بطريق آخر غير الإعرابِ، وهذا لا يمنع[3] أن يحصُل الفرق بالإعرابِ، وتعيّن الطرق لا سبيلَ إليه، بل إذا وُجِدَ عن العربِ طريقٌ معلّل وجبَ إثباتُه، وإن صَحّ أن يحصلَ المعنى بغيرِهِ، ومثل ذلك قد وَقع في الأسماءِ المختلفةِ الألفاظِ والمعاني[4]، فإنّ كلَّ واحدٍ منها[5] وُضع على معنى يَخصّه ليُفهَمَ المعنى على التَّعيين، ولا يقال هلّا وضعوا له اسماً واحداً على معانٍ متعدّدة، ويَقِفُ الفرقُ على قرينةٍ أخرى كما وقعَ في الأسماء المشتركة، بل قيلَ إنَّ الاشتراك على خِلافِ الأصلِ. ومثل ذلك قد وقع في الشَّريعة، فإنَّ[6] الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعاني التي يحتملها هذا الفصل وذلك أنّ القياس لا يمنع أن يشترك الجميع في الميراث، من غير تخصيص لاشتراكهما في الانتساب إلى الأب والانتساب إلى الأمّ في هذا المعنى ساقط ويجوزُ أن يكون للأخِ من الأبوين الثُّلثان وللأخِ من الأبِ الثُّلث عملاً بالقرابتين، ويجوزُ إسقاط الأخ من الأب بالأخِ من الأبوين لرُجحان النّسب إلى الأبِ والأمِّ، وهذا الذي تقرّر في الشّرع وهو عمل

---

(١) كذا في (ب) وهي في (أ) غير معجمة.

(٢) كذا في (أ) أعــد.

(٣) من بداية الوجه الثالث ساقط من (ب) ويظهر أنّ الناسخ أسقط سطراً كاملاً فوصل قولهم «وهذا لا يمنع... إلخ» بقوله: «في الملتبس وغيره».

(٤) في (ب) وإن.

(٥) في (ب) منهما.

(٦) في (ب) وإن.

بأحد المعاني[1] كذلك ها هنا.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدهما: أنّ الفعل المضارع معربٌ[2] ولا يحصل بإعرابه فرقٌ فكذلك الأسماء.

والثاني: أنّ الفاعليّةَ والمفعوليّةَ تدركُ بالمعنى ألا تَرى أنّ الأسماءَ المقصورةَ لا يظهرُ فيها إعرابٌ، ومعانيها مدركةٌ، وإنّما أعربت العرب الكلامَ لما يلزم المتكلّم من ثِقَل السُّكون، لأنّ الحرفَ يقطعُ عن جريانِه[3] فيشقُّ على اللّسان[4]، قالوا ويدلُّ على صحّة ما ذكرناه أنّ الإعراب[5] يتّفق مع اختلاف المعنى، ويختلف مع اتّفاقِ المعنى، ألا تَرَى أنّ قولَك هل زيدٌ قائمٌ[6]؟ مثل قولك زيدٌ قائمٌ[6] في اللّفظ مع اختلافِ المعنى، وقولك زيدٌ قائمٌ، مثل قولك إنَّ زيداً قائمٌ، في المعنى، إذ كلاهما إثباتٌ والإعرابُ مختلفٌ.

والجوابُ: أمّا إعرابُ الفعلِ المضارعِ فعَنهُ جوابان[7]:

أَحَدُهُمَا: أنّ إعرابه يفرق بينَ المعاني أيضاً كما ذكرنا في المسألة قبلها.

والثاني: أنّ إعراب الفعل استحسانٌ لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه

---

(١) في (ب) المعنيين.

(٢) الواو ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) عن حركاته.

(٤) هذا هو رأي قطرب كما ذكر المؤلّف في أوّل المسألة.

(٥) في (ب) أنّ العرب، وفي (ط) أنّ حركات الإعراب.

(٦) في (ط) قائم في الموضعين.

(٧) في (ب) ففيه.

هناك، وأمّا اختلافُ الإعرابِ واتّفاقُ المعنى وعكس ذلك فلا يَلزم، لأنَّ هذه الأشياء فُروعٌ عارضةٌ على الأُصول المعلّلة لضرب من الشّبه، وذلك لا يَمْنَعُ من ثُبوت الإعرابِ لمعنى، قولهم: إنَّهم أَعربوا لما يلزم من ثقلَ السُّكون لا يصحُّ لوجهين:

أحدهما: أنّ السكون أَخفُّ من الحركة هذا ممّا لا ريبَ فيه ولذلك كان المَبني والمَجزوم ساكنين.

والوجه الثاني: لو كان ذلك من أجلِ الثِّقل لفوّض زِمام الخبرة[1] إلى المُتكلّم فكان[2] يسكّن إذا شاء ويحرّك إذا شاء، فلمّا اتّفقوا على أنّ تَسكين المُتحرّك وتحريكَ السّاكِن بأيِّ حركة شاء المُتكلّم لَحْنٌ، دلَّ على فسادِ ما ذَهبوا إليه. والله أعلمُ بالصَّواب[3].

---

(١) في (ب) الخيـرة.

(٢) في (ب) وكـان.

(٣) ساقطة من (ب).

obeikandl.com

١٠ ـ مسألة [علّة جمل الإعراب آخر الكلمة](*)

اختلفوا في علّةِ[١] جملِ الإعرابِ في آخرِ الكلمةِ[٢]، فقالَ بعضهم: إنّما كانَ لأنّ الإعرابَ دالٌّ على معنى عارض في الكلمة فيجبُ أن يستوفي الصّيغة الموضوعة لمعناها للازم، ثمّ يؤتى بعد ذلك بالعارض كتاء التأنيثِ وحرفِ[٣] النّسبِ.

وقال آخرون: إنّما جُعل أخيراً لأنّ الإعرابَ يثبت في الوصلِ دونَ الوقفِ، فكان في موضعٍ يتأتّى الوقفُ عليه، وهو الأخير.

وقالَ قُطرب: إنّما جعل أخيراً لتعذّر جعله وسطاً، إذ لو كان وسطاً لاختلطت الأبنية، وربّما أفضى إلى الجَمع بين ساكنين، أو الابتداء بالسّاكن وكلُّ ذلك خطأٌ لا يوجد مثله فيما إذا جعل أخيراً.

قال قُطرب: والمَذهب الأوّل لأنَّ كثيراً من المعاني العارضة تَدخل

(*) المسألة في كتاب اللّباب للمؤلّف ورقة: ٦، والإيضاح للزجّاجي: ٧٦، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: ١/٨٣، والخلاف في هذه المسأل ليس بين البصريين والكوفيين.

(١) ساقطة من (ط) فقط موجودة في (أ، ب).

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب) وياء النّسب.

في أوّل الكلمة ووسطها قبلَ استيفاءِ الصّيغة نحو الجمع والتّصغير وهو معنى عارض[1].

والجوابُ: أنّ العِلَلَ المذكورة كلّها صحيحة. وأمتنها عند النَّظر الصَّحيح هو الأوّل، وأمّا ما نُقض به من التّصغير والجمعِ فلا يَصحّ لوجهين:

أحدُهما: أنّ التصغيرَ والجمعَ معنيان يحدثان في نفسِ المسمّى وهو التّكثيرُ والتّحقيرُ، فلذلك كانت علامتهما[2] في نفسِ الكلمةِ، لأنَّ التكثيرَ معناه ضمُّ اسمٍ إلى اسمٍ هو[3] مساوٍ له في الدّلالة على المَعنى، فكان الدّالّ على الكثرة داخلاً في الصّيغة، كما أنّ إضافة أحدهما إلى الآخر داخلٌ في المعنى، وليس كذلك المعنى الذي يدلُّ عليه الإعراب، فإنّ كونَه فاعلاً لا يُحدث في المسمّى معنى في ذاتِه، بل هو معنى عارضٌ أوجبه عاملٌ عارضٌ.

والوجه الثاني: أنّ التّصغيرَ والجمعَ من قبيلِ المعاني التي يُقصد إثباتها[4] في نفس السّامِع فيجب أن يبدأ بها[5]، أو تُقرن بالصّيغة ليثبت[6] في نفس السّامع معناها[7] قبل تمامِ المعنى الأَصلي بدونها[8]، وهذا كما جُعل الاستفهامُ والنَّفيُ في أوّل الكلامِ، ليستقرّ معناه في النّفس، ولو أُخّر

---

(١) انظر الإيضاح: ٧٦.

(٢) في (ب) علاماتها، وصحّحها في (ط) علاماتهما.

(٣) في (ب) وهـو.

(٤) في (أ) أثبناتهما والصواب من (ب).

(٥) في (أ) بهما والصواب من (ب).

(٦) في (ب) لتثبت.

(٧) في (ب) معناهما.

(٨) في (أ) بدونهما والصواب من (ب).

لثبتَ في النَّفسِ معنى ثمَّ أُزيل[1]، وليس كذلك الإعرابُ، لأنَّ الصِيغةَ المجرّدةَ عن الإعراب لا تَنفي كونِ المسمّى[2] فاعِلًا ولا مفعولًا، حتّى إذا جاءَ الإعرابُ بعد ذلك أَزال المعنى الأول، وكذلك الألف واللام جعلت أولًا ليثبت التّخصيص في المسمّى، ولا يُؤتى بها أخيراً لئلّا يحدث التّخصيص بعد الشياع.

واحتجّ[3] من قالَ إنّ الإعرابَ لا ينبغي أن يكون موضعه أخيراً، لأنه[4] دالٌّ على معنى في الكلمة فوجبَ أن يكون في أَصلها، كالتَّصغير والجَمع والتَّعريف والنَّفي والاستفهام وغير ذلك، وإنّما عُدِلَ إلى الأخير لما ذكرناه من اختلاطِ الأبنيةِ، والجوابُ عن هذا قد سبق. والله أعلمُ بالصّواب[5].

---

(١) في (ب) ثمّ أزيد.

(٢) في (ب) كون الاسم.

(٣) اختلفت العبارة في (ب) فورد فيها واحتجّ الآخرون الذين قالوا: بأنّ الإعراب... إلخ.

(٤) كذا في (أ)، (ب) وغيرها المحقق في (ط) إلى (بأنه) لاعتقاده أنها أصوب.

(٥) بالصواب ساقطة من (ب).

obeikandl.com

١١ ـ مسألة [حقيقة الصّرف][*]

الصّرفُ: هو التّنوينُ وحدَه.

وقال آخرون: هو التّنوينُ[١] والجرُّ.

وحجّة الأوّلين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّه معنى يُنبأ عنه الاشتقاق فلم يَدخل فيه ما يَدلّ عليه الاشتقاق كسائر أمثاله، وبيانه أنّ الصّرفَ في اللّغةِ[٢] هو الصّوتُ الضّعيفُ كقوله: «صَرَفَ نابُ البَعير»، و«صَرَفَت البَكرةُ»، ومنه «صَريف القلم»، والنُّون الساكنة في آخر الكلمة صوتٌ ضَعيف فيه غُنّة كغُنّة الأَشياء التي ذكرنا، وأمّا الجرُّ فليس صوته مشبهاً لما ذكرنا؛ لأنَّه حركةٌ، فلم يكن صرفاً كسائر الحركات أَلا تَرى أنّ الضَّمّةَ والفتحةَ في آخر الكلمةِ حركةٌ، ولا تُسمّى صرفاً.

(*) هذه المسألة لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين لذلك لم يذكرها ابن الأنباري في الإنصاف وذكرها المؤلّف في اللّباب ورقة: ٢، وشرح اللمع ورقة: ١٩، همع الهوامع: ١/٧٦ ط الكويت، وشرح الفصول ورقة: ٢١، وشرح لاميّة العجم للصفدي: ١/٢٨٥.

(١) الواو ساقطة من (ب).

(٢) الصحاح «صرف»: ١٣٨٥، وفي (ب) ذاب بدل ناب وصحّحها المحقق في (ط).

والوجهُ الثاني: أنَّ[1] الشاعرَ إذا اضطُرّ إلى صرفِ ما لا ينصرف جَرّه في موضع الجرّ، ولو كان الجرّ من الصّرف لما أُتيَ به من غيرِ ضرورةٍ إليه، وذلك أنَّ التّنوين دعت الضّرورة إليه لإقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كَسر ما قبله، أو فَتحه، فلمّا كَسر حين نوّن عُلم أنَّه لَيس من الصّرفِ؛ لأنَّ المانع من الصّرف، قائمٌ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجةُ إلى إقامةِ الوزنِ، فيجب أن يختص به[2].

والوجهُ الثالثُ: أنّ ما فيه الألف واللاّم أو أُضيف يكسر[3] في موضع الجرّ مع وجود المانع من الصّرف، وذلك يَدلُّ على أنَّ الجرَّ يَسقُطُ تبعاً لسقوط التّنوين، بسبب مُشابهة الاسمِ للفعلِ[4]، والتّنوينُ سَقَطَ هنا[5] لعلّة أُخرى، فينبغي أن يظهرَ الكسر الذي هو تبعٌ لزوال ما كانَ سقوطه تابعاً له.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: أنّ الصّرفَ من التَّصَرُّفِ، وهو التَّقَلُّب في الجهات وبالجرِّ يزداد تَقَلُّب الاسم في الإعراب، فكانَ من الصَّرْفِ.

والثاني: أنّه اشتهر في عرف النّحويين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التّنوين، وبهذا حدٌّ فيجب أن يكون الحدّ[6] داخلاً في المحدود.

والجوابُ عن الأوّل من وجهين:

---

(١) في (ب) وهو أنّ الشاعر... إلخ.
(٢) الواو ساقطة من (ب).
(٣) في (ب): لو أضيف لكسر.
(٤) في (ب) الفعل.
(٥) هنا ساقطة من (ب).
(٦) في (أ) الجرّ.

أحدُهما: أنّ اشتقاقَ الصَّرف ممّا ذكرنا[1] لا ممّا ذكروا، وهو أقربُ إلى الاشتقاقِ.

والثّاني: أنّ تقلُّبَ الكلمةِ في الإعرابِ لو كان من الصَّرف لوجب أن يكون الرَّفعُ والنَّصبُ صرفاً، وكذلك تقلّب الفعل بالاشتقاق والإعراب[2] لا يُسمّى صرفاً، وإنّما يُسمّى تصرُّفاً وتَصريفاً.

وأمّا ما اشتُهِرَ في عُرفِ النّحويين فليس بتحديدٍ للصّرفِ، بل هو حكمُ ما لا ينصرف، فأمّا ما هو حقيقةُ الصّرفِ فغيرُ ذلك، ثمّ هو باطلٌ بالمضاف، وما فيه الألفِ واللّام فإنّ تقلّبه أكثر، ولا يسمّى مُنصرفاً. والله أعلمُ بالصّواب[3].

---

(١) في (ب) ممّا ذكرناه.

(٢) ساقطة من (ب).

(٣) «بالصواب» ساقطة من (ب).

obeikandl.com